

استطلاع
الباروميتر العربي

المملكة العربية السعودية

2011

سعود السرحان

الباروميتر العربي الثاني المملكة العربية السعودية

سعود السرحان

المقدمة:

الجدول (1): توزيع العينة على إمارات المملكة	
الإمارة	النسبة %
الرياض	30
مكة	28
جازان	8
المنطقة الشرقية	20
الجوف	3
عسير	11
المجموع	100

تم تنفيذ هذا الاستطلاع في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي، كجزء من مشروع مقياس الديمقراطية العربي في جولته الثانية. وكانت السعودية من بين إحدى عشرة دولة عربية نفذ فيها هذا الاستطلاع. يهدف مشروع مقياس الديمقراطية العربي لخلق قاعدة بيانات على مستوى العالم العربي حول القيم الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، إضافة إلى تقييم الثقة في المؤسسات العامة والمشاركة المدنية والسياسية والاتجاهات نحو الديمقراطية وغيرها من الموضوعات المهمة. ومن جانب آخر، يهدف هذا المشروع إلى قياس مواقف العرب تجاه العديد من القضايا الراهنة في

العلاقات الدولية؛ وسيقتصر هذا التقرير على عرض اتجاهات الرأي العام السعودي في سبعة محاور هي: موضوعات عامة واقتصادية؛ والنظرة للديمقراطية؛ والمواطنة؛ ومكانة الدين في الحياة العامة؛ وقيم اجتماعية تتعلق بالمرأة؛ وتقييم المؤسسات العامة والثقة بها؛ كما تناول الاستطلاع موقف السعوديين واتجاهاتهم نحو القضايا العربية والدولية، ومشاعرهم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية شعباً وحكومة، ورؤيتهم للتدخل الأمريكي في بعض القضايا العربية والدولية، بالإضافة إلى توجهاتهم نحو القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، والشؤون الدولية والعربية.

أجري هذا الاستطلاع على عينة ممثلة للمجتمع السعودي. وقد استخدم أسلوب العينة العنقودية الطبقيّة متعددة المراحل الموزونة ذاتياً، إذ اعتبرت كل منطقة من المناطق السعودية طبقة منفصلة، وقسمت المنطقة إلى مستويين (أو طبقتين) إحداهما: ريفية، والثانية مدنية. وفي المرحلة الثالثة، سحبت عناقيد للمساكن من المناطق المختلفة في المملكة. ومن ثم تم سحب عينة عشوائية تقدر بعشرة مساكن في كل عنقود. واستخدم أسلوب العينة العشوائية لاختيار مستجيب في كل أسرة حسب جدول "كش". وتقدر نسبة الثقة في نتائج هذا الاستطلاع بـ 97% وهامش الخطأ بـ 2.5% ونفذ العمل الميداني خلال الفترة الزمنية من 5 كانون الثاني/يناير - 6 شباط/فبراير 2011، وكان عدد المستجيبين الذين شاركوا في هذا الاستطلاع 1402 شخصاً موزعين على مناطق المملكة، كما هو مبين في الجدول رقم (1).

نفذ هذا الاستطلاع بالتوازي مع بداية الربيع العربي، فقد بدأ تنفيذه ميدانياً قبيل انتصار الثورة التونسية وهروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، واستمر تنفيذه ميدانياً خلال فترة الثورة المصرية. بمعنى أن هذا الاستطلاع نفذ خلال الفترة التي شهد فيها العالم العربي، ومنه السعودية، حواراً ساخناً حول الربيع العربي ومن المتوقع بأن ما كان يجري في العالم العربي خلال فترة التغيير قد انعكس على اتجاهات الرأي في السعودية. لقد قامت الدولة السعودية بمجموعة واسعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى التخفيف من الأعباء المالية والاقتصادية والمعيشية عن المواطنين، ومن ضمنها تقديم تسهيلات مالية كبيرة للسعوديين الذين لا يمتلكون منازل خاصة، إضافة إلى تقديم إعفاءات من القروض. كما تم إنجاز مجموعة

من الإجراءات السياسية التي تهدف إلى مشاركة النساء في الانتخابات البلدية القادمة، وتأسيس هيئة لمكافحة الفساد. إلا أن هذا الاستطلاع نفذ ميدانياً قبيل طرح هذه الإجراءات وتنفيذها. وعليه فلا تعكس نتائج هذا الاستطلاع أثر الإجراءات السياسية الأتفة الذكر على الرأي العام السعودي.

القسم الأول: موضوعات عامة واقتصادية

قام الاستطلاع بفحص آراء المبحوثين السعوديين عن رأيهم في أهم التحديات التي تواجه بلادهم في المرحلة الحالية، وحول قدرة الحكومة على مواجهة هذه التحديات. جاء الوضع الاقتصادي (من فقر، وبطالة، وارتفاع أسعار) على رأس اهتمامات السعوديين، فهم يعتبرونه من أهم التحديات التي تواجه بلادهم خلال المرحلة الحالية، إذ توافق على ذلك نحو نصف أفراد العينة الممتلئة للمجتمع السعودي بنسبة 49%، فيما رأى 16% منهم أن "الفساد المالي والإداري" هو التحدي الأهم، ثم الطلاق والعنوسة بنسبة 9%، يليه ارتفاع تكاليف الزواج بنسبة 5%، في حين أن نسبة 2% فقط اعتقدت أن "تعزيز الديمقراطية" هو أهم تحدٍ يواجه السعوديين. ومن الجلي بأن المواطنين السعوديين يضعون الاهتمامات الاقتصادية والمعيشية على رأس اهتماماتهم على الصعيد الوطني.

وتؤكد نتائج الاستطلاع بأن لدى المواطنين في السعودية ثقة كبيرة بأن الحكومة قادرة على مواجهة هذه التحديات وحلها، إذ أفاد 30% من المستطلعين بأن الحكومة ستكون قادرة إلى درجة كبيرة على حل أهم تحدٍ خلال السنوات الخمسة القادمة، بينما أفاد 31% منهم بأن الحكومة ستكون قادرة إلى درجة متوسطة، مقابل 11% رأوا بأن الحكومة لن تكون قادرة مطلقاً، على حل هذا التحدي.

ورغم القناعة بين السعوديين بأن الوضع الاقتصادي هو من أهم التحديات التي تواجه البلاد، إلا أن الأكثرية بنسبة 70% تشعر بالرضا عن الوضع الاقتصادي العام للمملكة: (23% أفادوا بأنه جيد جداً، و47% أفادوا بأنه جيد)، مقابل 28% (9% سيء جداً، و19% سيء). ويتفاعل غالبية السعوديين (53%) بأن الوضع الاقتصادي في بلادهم سوف يشهد تحسناً ملحوظاً خلال المدة من الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة، إذ يتوقع 26% من المستجيبين بأن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل بكثير، بينما كان رأي الـ 27% الباقين أنه سوف يكون أفضل بقليل. وفي المقابل يتوقع ربع المستجيبين في هذا الاستطلاع (24%)، بأن الوضع الاقتصادي لن يتغير خلال المدة القادمة المشار إليها، بينما يذهب 16% من السعوديين بتوقعاتهم للوضع الاقتصادي في الفترة من 3-5 سنوات القادمة، بأنه إما أن يكون أسوأ بقليل، أو أسوأ بكثير.

ويشير تحليل نتائج الاستطلاع إلى أن تقييم الظروف الاقتصادية الأسرية يأتي متسقاً مع تقييم الوضع الاقتصادي العام للمملكة، فلقد أفاد 6% من أفراد العينة بأن دخل الأسرة لا يغطي نفقاتها، وأنهم يواجهون صعوبات كبيرة في تغطية احتياجاتهم، فيما وصف 23% منهم الدخل الأسري لهم بأنه غير كافٍ، وأنهم يواجهون بعض الصعوبات في تغطية احتياجاتهم. كما أفاد 40% بأن دخلهم الأسري يغطي نفقات احتياجاتهم دون مواجهة صعوبات تذكر، وأفادت نسبة 27% بأن دخل الأسرة يغطي نفقاتها بشكل جيد، وأن الأسرة تستطيع الادخار من دخلها.

قام الاستطلاع أيضاً بفحص آراء واتجاهات السعوديين نحو الثقة بالناس، وتشير النتائج إلى أن نسبة 22% ترى بأنه يمكن الثقة بأغلبية الناس، مقابل 70% قالوا إنه لا يمكن الثقة بأغلبية الناس. كما تشير النتائج إلى توافق أغلبية الرأي العام السعودي على توافر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد أسرهم بنسبة 86%: (24% أفادوا بأنهما متوافران بشكل كامل، و62% أفادوا بأنهما متوافران)، فيما أفادت نسبة 13% بأن الأمن والسلامة الشخصية غير متوافرين: (12% غير متوافرين، و1% غير متوافرين على الإطلاق).

وعند سؤال السعوديين عن آرائهم على صعيد التفكير في الهجرة من السعودية، أفادت أغلبية كبيرة من السعوديين (85%) بأنهم لا يفكرون في الهجرة، مقابل 11% أفادوا بأنهم يفكرون في الهجرة. بالرغم من أن النتائج تشير إلى أن الوضع الاقتصادي واحد من أبرز الهموم التي تشغل بال المواطنين في السعودية، إلا أن التقييم العام للوضع الاقتصادي في البلاد وأوضاع أسر المستجيبين هو تقييم يتسم بالإيجابية، ويحبو السعوديون الأمل في مزيد من التحسن في الوضع الاقتصادي، كما أن لدى السعوديين الثقة بأن الحكومة ستكون قادرة على التعامل مع التحديات التي تواجهها البلد، وهي اقتصادية من حيث الجوهر.

القسم الثاني: النظرة للديمقراطية

تم عند تصميم الاستطلاع اعتماد مجموعة من السمات التي تعكس تعريفات للديمقراطية وعناصرها بناء على استطلاعات سابقة وما يدور من حوار وجدل في العالم العربي حول الهدف النهائي للديمقراطية، ولذا فقد تم اعتماد ست مواصفات، تتعلق ثلاث منها بجوانب سياسية (تعيين الوزراء عبر الانتخابات، وحرية انتقاد الوزارات الحكومية، والمساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين)، والثلاث الباقية تختص بالجوانب الاقتصادية (تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوفير العناصر الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن لكل مواطن، والقضاء على الفساد المالي والإداري). وعندما تم عرض هذه المواصفات على المشاركين في الاستطلاع للمفاضلة بينها، واختيار أهم سمة وثاني أهم سمة للديمقراطية، فإن الأغلبية بنسبة 54% انحازت للسمات ذات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، رأى ما نسبته 17% من المستجيبين أن "تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء" تأتي كأهم سمة للديمقراطية، واختار منهم 25% منهم "توفير العناصر الأساسية"، فيما اختار 12% "القضاء على الفساد المالي والإداري" كأهم سمات الديمقراطية. وفي المقابل أعطى 46% من المشاركين الأولوية للجوانب السياسية باعتبارها السمات الأهم للديمقراطية؛ ورأى 12% منهم أن حرية انتقاد وزارات الدولة ومؤسساتها هي الأهم، واختار 16% تغيير الوزراء من خلال الانتخابات كأهم سمات الديمقراطية، وأعطى 15% الأولوية "للمساواة في الحقوق السياسية".

وحول السمة ذات المرتبة الثانية، فقد انحاز السعوديون أكثر إلى السمات الاقتصادية – الاجتماعية وبنسبة 65% من المستجيبين مقابل 34% اختاروا سمات سياسية؛ إذ اختار 24% "القضاء على الفساد المالي والإداري" كثاني أهم سمة للديمقراطية، ثم "توفير العناصر الأساسية من مأكّل وملبس" بنسبة 21%، ثم "تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء" بنسبة 20%.

أما حول اتجاهات السعوديين نحو الديمقراطية بصفة عامة فيمكن التعرف عليها من خلال آراء المشاركين في الاستطلاع حول بعض المؤشرات، حيث أن 54% من السعوديين مقتنعون بأن "النظام الديمقراطي قد تكون له مشاكله لكنه أفضل من غيره" ولم يوافق على ذلك 22% من المستجيبين. ويجدر بالذكر أن ربع المستجيبين لم يحددوا رأياً تجاه هذا الموضوع. ووافق 30% أن الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام والاستقرار، مقابل معارضة 44% للعبارة نفسها. وفي سياق الموازنة بين حقوق الإنسان والأمن، فإن 48% من السعوديين يرون أن عدم احترام حقوق الإنسان في السعودية بحجة الحفاظ على الأمن غير مبرر على الإطلاق، مقابل 4% يقولون أنه مبرر إلى درجة كبيرة، فيما كانت نسبة 24% تعكس تأرجحاً بين القبول والرفض لهذه الفكرة.

وبذلك، فإن اتجاهات الرأي العام السعودي بأكثرية بسيطة تتحاز إلى الديمقراطية في إطار فهم للديمقراطية يغلب عليه التعريف الاقتصادي - الاجتماعي على حساب التعريف السياسي من ناحية، ووجود نسبة جدية بالملاحظة ترى أن النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على الأمن والاستقرار.

يوافق حوالي ربع السعوديين على عبارة "أن الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام" مقابل 58% يقولون أن الديمقراطية لا تتعارض مع الإسلام. إلا أنه من المهم الإشارة الي أن 58% و 35% من الذين يوافقون جداً ويوافقون على عبارة "أن الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام" على التوالي هم من المعارضين والمعارضين جداً للنظام الديمقراطي. وبذلك فإن أحد العوامل التي تلعب دوراً في صياغة موقف معارضٍ لعبارة "أن النظام الديمقراطي هو أفضل من غيره"، هو الاعتقاد بأن الديمقراطية تتعارض مع الإسلام.

الجدول (2): المعارضون والمعارضون جداً للنظام الديمقراطي حسب موقفهم من الديمقراطية كنظام يتعارض مع الإسلام

الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام%				
معارض جداً	معارض	موافق	موافق جداً	
19	20	35	58	معارض أو معارض جداً للنظام الديمقراطي

نجد أن الراي العام السعودي يفصل، وبأكثرية السعوديين، نظام سياسي معتمد على الشريعة الإسلامية، فعند سؤال المستجيبين حول ملائمة بعض الأنظمة السياسية للسعودية، وجدنا أن الراي العام السعودي يرفض النظام السلطوي، حيث قال 47% أنه نظام غير ملائم للسعودية مقابل 13% قالوا أنه ملائم وملائم جداً، وعلى الرغم من أن أكثرية السعوديين ترفض النظام السلطوي، إلا أن الانحياز لا يتجه تلقائياً إلى النظام الديمقراطي، حيث أن 28% من المستجيبين يعتبرونه ملائماً جداً أو ملائماً، فيما أفاد 17% بأنه ملائم إلى حد ما. بالمقابل، اعتبر 27% بأنه غير ملائم على الإطلاق. بمعنى أن هنالك قطبين، كل منهما يمثل حوالي ربع المستجيبين، ومتناقضين حول مدى ملائمة النظام الديمقراطي للسعودية. ويبقى نظام محكوم بالشريعة الإسلامية؛ هو أكثر الأنظمة ملائمة من وجهة نظر السعوديين، حيث أن أكثرية المستجيبين (51%) قالت أن نظاماً تحكمه الشريعة بغياب الأحزاب والانتخابات ملائم وملائم جداً لتطبيقه في السعودية، وكذلك أفاد 15% بأنه ملائم إلى حد ما، مقابل 16% اعتبروه غير ملائم على الإطلاق. فالنظام الذي يحصل على تأييد أكثرية السعوديين هو نظام الشريعة الإسلامية، وقد لا يكون هذا مفاجئاً أخذين بالحسبان أن الشريعة الإسلامية هي مصدر الحكم في السعودية. ويبدو واضحاً أن جوهر فهم المواطنين السعوديين لنظام الشريعة الإسلامية هو أنه نظام غير سلطوي والمرفوض من جانب السعوديين، وقد تكون صيغة السؤال التي تتضمن مفردات "الشريعة الإسلامية" هي المشكلة في اتجاهات الراي العام؛ إذ أن مفردات الشريعة الإسلامية هي مفردات غير محايدة في السعودية.

تبين نتائج الاستطلاع أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 25 سنة، هم الأكثر اعتقاداً بأن نظام الشريعة هو الملائم للسعودية، بنسبة 67%، مقابل 62% من الذين أعمارهم 46 سنة فأكثر يعتقدون بأن نظام الشريعة الإسلامية ملائم أو ملائم جداً للسعودية؛ أي أن الشباب أكثر انحيازاً لنظام الشريعة من الكهول والشيوخ. بالمقابل، فإن 39% من فئة الشباب (18 - 25 سنة) قالوا بأن النظام الديمقراطي ملائم وملائم جداً للسعودية، بينما كانت النسبة 47% من الذين أعمارهم 46 سنة فأكثر؛ أي أن الأكبر سناً هم أكثر تأييداً للنظام الديمقراطي، بينما يرى حوالي ثلث الشباب أن النظام الديمقراطي ملائم وملائم جداً. كذلك فقد تبين أن حوالي نصف أفراد العينة من حملة الدبلوم المتوسط وأكثر من ثلث ذوي المؤهل الجامعي فأعلى يعتقدون بأن "النظام الديمقراطي" غير ملائم للسعودية. بالمقابل فإن حملة الدبلوم المتوسط هم الأكثر اعتقاداً بأن نظام "الشريعة" هو الملائم للسعودية، وبنسبة 72% من مستجيبى هذه الفئة. إن المستويات التعليمية والفئات العمرية تقدم بعض المؤشرات، ولكنها غير حاسمة للفئات الأكثر تأييداً لنظام معتمد على الشريعة الإسلامية، والأقل تأييداً للنظام الديمقراطي.

الجدول (3): نسبة المستجيبين الذين يرون أن النظام الديمقراطي ملائم أو ملائم جداً حسب المستويات التعليمية والفئات العمرية

المستويات التعليمية%				
جامعي فاعلي	دبلوم متوسط	ثانوي	أقل من ثانوي	
34	34	43	44	النظام الديمقراطي ملائم + ملائم جداً
الفئات العمرية%				
+46	45-36	35-26	25-18	
47	36	35	39	النظام الديمقراطي ملائم + ملائم جداً

الجدول (4): نظام محكوم بالشريعة الإسلامية دون انتخابات نيابية أو أحزاب سياسية ملائم أو ملائم جداً حسب المستويات التعليمية والفئات العمرية

المستويات التعليمية%				
جامعي فاعلي	دبلوم متوسط	ثانوي	أقل من ثانوي	
60	72	59	65	نظام محكوم بالشريعة الإسلامية ملائم + ملائم جداً
الفئات العمرية%				
+46	45-36	35-26	25-18	
62	63	59	67	نظام محكوم بالشريعة الإسلامية ملائم + ملائم جداً

وتعطي نتائج الاستطلاع مقسمة على أقاليم السعودية، مؤشرات أكثر حسماً في هذا الموضوع؛ إذ أن هنالك شبه إجماع على ملاءمة نظام الشريعة في كل من مناطق جازان والجوف وعسير، مقابل ثلث المشاركين في الاستطلاع من إمارة مكة (وهي التي تضم مكة والمدينة وجدة) يعتقدون أن نظام الشريعة ملائم للسعودية. وتبقى منطقة الرياض المنطقة الأكبر من ناحية عدد السكان، قاعدة صلبة لدعم نظام الشريعة الإسلامية، حيث أفاد بذلك نحو ثلثي مستطليعيها.

الجدول (5): نظام محكوم بالشريعة الإسلامية دون انتخابات نيابية أو أحزاب سياسية ملائم أو ملائم جداً حسب الأقاليم

الأقاليم%						
عسير	الجوف	الشرقية	جازان	مكة	الرياض	
95	80	62	82	38	64	نظام محكوم بالشريعة الإسلامية ملائم + ملائم جداً

القسم الثالث: المواطنة والحقوق

يرتبط مفهوم المواطنة بعدد من الحقوق التي تضمن المساواة بين أفراد المجتمع، وبمجموعة الممارسات المدنية والسياسية التي تمثل أطر العلاقة بين المواطن والدولة. ولقد اهتم هذا الاستطلاع بقياس مدى شعور السعوديين بالمساواة، واهتمامهم بالسياسة وممارسة نشاطات سياسية ومدنية.

تشير نتائج هذا الاستطلاع إلى أن أكثرية السعوديين تشعر بأن مبدأ المساواة بين المواطنين مطبق. فقد أفاد 37% من السعوديين بأنهم يعاملون بالتساوي إلى درجة كبيرة مع بقية المواطنين، بالمقابل فإن 6% أفادوا بأنهم لا يعاملون بالتساوي على الإطلاق، بينما 40% أفادوا بأنهم يعاملون بالتساوي إلى درجة متوسطة، و13% أفادوا بأنهم يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة.

ويتركز الشعور بعدم المساواة في الفئة العمرية (26 – 35) مقارنة بالفئات الأخرى، وقد يكون مرد ذلك إلى أن هذه الفئة تمر بمرحلة تكوين نفسها اجتماعياً واقتصادياً والبحث عن عمل، والانفصال عن بيت عائلتها من خلال تأسيس عائلة جديدة؛ أي تحول أفراد هذه الفئة من الاعتمادية إلى الاستقلالية في كافة المجالات، مما قد يسبب هذا الشعور. كما أن شعور عدم المساواة يتركز في مناطق دون أخرى، وبالذات في المنطقة الشرقية والرياض ومكة، مقابل انخفاضه في جازان والجوف وعسير، ومن الجدير بالملاحظة أن المشاركين من المستوى التعليمي الأقل من الثانوي هم الأكثر شعوراً بالمساواة، فيما يزداد الشعور بعدم المساواة بين ذوي التعليم الثانوي والدبلوم المتوسط والجامعي فأعلى.

الجدول (6): نسبة المستجيبين الذين يشعرون بأنهم يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة أو لا يعاملون بالتساوي مع بقية المواطنين حسب المستويات التعليمية والفئات العمرية

المستويات التعليمية%						
أقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي فاعلي			
14	23	23	20	يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة + لا يعاملون على الإطلاق بالتساوي مع بقية المواطنين		
الفئات العمرية%						
25-18	35-26	45-36	+46			
18	25	19	16	يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة + لا يعاملون على الإطلاق بالتساوي مع بقية المواطنين		
الأقاليم%						
الرياض	مكة	جازان	الشرقية	الجوف	عسير	
23	22	10	26	14	5	يعاملون بالتساوي إلى درجة قليلة + لا يعاملون على الإطلاق بالتساوي مع بقية المواطنين

كما أن انطباع السعوديين بعدم المساواة الكاملة يكون له العديد من الأسباب؛ وربما يكون من بينها مدى سهولة وصول المواطنين إلى المعنيين بالأمر عندما يشعرون بأن حقوقهم مهضومة. وفي هذا السياق، أفاد 34% من السعوديين بأنه من السهل الوصول إلى "المختص" بتلقي الشكوى (المعني بالأمر)، عند الشعور بأن حقوقهم مهضومة، مقابل 40% أفادوا بصعوبة الوصول إلى المختص. ويبدو أن الشعور بعدم

التساوي يزداد مع صعوبة الوصول الى المختص لتقديم الشكوى وإزالة الظلم عندما تكون الحقوق مهضومة؛ إذ أفاد 31% من الذين قالوا إنهم يشعرون بالتساوي إلى درجة كبيرة مع بقية المواطنين بصعوبة (صعب أو صعب جداً) الوصول إلى المختص عندما تكون حقوقهم مهضومة، مقابل 74% من الذين لا يشعرون بالتساوي أفادوا بصعوبة الوصول إلى المختص المعني بالأمر عندما تكون حقوقهم مهضومة.

الجدول (7): نسبة المستجيبين الذين يشعرون بالتساوي مع بقية المواطنين الذين أفادوا بأن الوصول إلى المعني بالأمر صعب أو صعب جداً عندما تكون حقوقهم مهضومة

الشعور بالتساوي مع بقية المواطنين %				
لا أشعر على الإطلاق	قليلة	متوسطة	كبيرة	صعب أو صعب جداً
74	57	45	31	

وقد ركز هذا الاستطلاع أيضاً على قياس مدى اهتمام السعوديين بمتابعة "الشأن السياسي"؛ لأن هذه المتابعة هي من لوازم المواطنة ومؤشر على انخراط المواطنين في متابعة الأمور في بلدهم، إذ تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 63% من السعوديين مهتمون بالسياسة بدرجات متفاوتة: (13% مهتمون جداً، و19% مهتمون، و30% مهتمون قليلاً)، مقابل 33% أفادوا بأنهم غير مهتمين بالسياسة. وعلى الرغم من أن ثلثي المواطنين مهتمين بالسياسة، إلا أن 61% من المشاركين بالاستطلاع وافقوا على عبارة "بأن السياسة تكون معقدة في بعض الأحيان بحيث لا يستطيعون أن يفهموا ما يجري" مقابل معارضة 28% للعبارة نفسها.

ويُعد التلفزيون هو المصدر الأكثر استخداماً لمتابعة الأخبار السياسية في السعودية، فقد أفاد نحو ثلاثة أرباع السعوديين (72%) بأنهم يتابعون الأخبار السياسية من خلال التلفزيون بشكل يومي أو مرات عدة في الأسبوع. فيما جاءت متابعة الأخبار السياسية عبر الصحف اليومية بالمرتبة الثانية؛ إذ أفاد 47% أنهم يتابعونها بشكل يومي أو مرات عدة في الأسبوع، وكانت النسبة 40% فيما يتعلق بالإنترنت، و28% فيما يتعلق بالإذاعات. والخلاصة أن السعوديين يعتمدون، وبدرجة أساسية، على ثلاثة مصادر لمتابعة الأخبار السياسية، وإن كان أهمها التلفزيون، إلا أن الصحف اليومية والإنترنت هي مصادر مهمة لحوالي نصف المجتمع السعودي.

أمّا على صعيد ممارسة حقوق المواطنة من خلال المشاركة العملية بالشؤون السياسية، فعلى صعيد المشاركة في الانتخابات البلدية (تم السؤال عن البلدية نظراً لأنه لا توجد انتخابات نيابية بالسعودية) التي جرت قبل خمس سنوات من إجراء هذا الاستطلاع، أفاد 23% بأنهم شاركوا في الانتخابات، مقابل 72% أفادوا بعدم مشاركتهم فيها. أخذين بعين الاعتبار أن المرأة محرومة من حقها في التصويت وعليه تكون نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية كبيرة.

وأفاد 83% من السعوديين بأنهم لم يشاركوا على الإطلاق في اجتماعات أو لقاءات من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة خلال العام الماضي، فيما أفاد 7% بأنهم شاركوا مرة واحدة، وأفاد 3% بأنهم شاركوا أكثر من مرة ولم يأت الاستطلاع على أسئلة تتعلق بمشاركة السعوديين في مجالس خاصة أو شبه عامة "المجالس"، وهي ظاهرة منتشرة في السعودية.

ومقابل محدودية المشاركة السياسية من خلال الانتخابات أو حضور الاجتماعات، فإن السعوديين أكثر نشاطاً من خلال الفضاء الإلكتروني؛ إذ أن استخدام الإنترنت منتشر بين السعوديين بشكل واسع، فقد أفاد 25% فقط بأنهم لا يستخدمون "الإنترنت" على الإطلاق، فيما أفاد 44% بأنهم يستخدمونه بشكل يومي

أو شبه يومي، بينما يستخدمه 22% من المستجيبين مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، و8% يستخدمونه مرة واحدة على الأقل في الشهر؛ مما يعني أن ثلثي السعوديين هم مستخدمون دائمون للإنترنت.

وتبين نتائج الاستطلاع أن نسبة 33% من مستخدمي الإنترنت (26% من العينة الكلية)، يستخدمونه للتعرف على نشاطات سياسية تجري في السعودية، وأفاد 13% من الذين يستخدمون الإنترنت (وهو ما يمثل 10% من العينة الكلية) بأنهم يقومون بالتعبير عن آرائهم في قضايا سياسية عبر الإنترنت. وأفاد 27% من الذين يستخدمون الإنترنت (20% من العينة الكلية) أنهم يتعرفون على وجهات نظر سياسية معارضة من خلال استخدام الإنترنت، بما أن هذه النتائج تظهر أن نسبة الممارسين لنشاطات سياسية في الفضاء الإلكتروني تتجاوز نسب أولئك الذين يمارسون نشاطات سياسية متعارف عليها مثل حضور لقاءات واجتماعات أو توقيع عرائض، فهذا يعني أن هناك تفاعلاً سياسياً واسعاً على فضاء افتراضي غير محسوس عملياً. وعليه، فإن قياس مستوى ممارسة حقوق المواطنة يجب أن لا يغفل على الإطلاق الممارسة السياسية في الفضاء الإلكتروني في دولة مثل السعودية التي فيها نسبة الذين يستخدمون الإنترنت نسبة كبيرة من المواطنين.

وتكشف نتائج الاستطلاع أن ممارسة نشاطات ذات طبيعة سياسية على فضاء الإنترنت تزداد بين السعوديين ذوي المستويات التعليمية الأعلى؛ إذ أفاد 32% من الأفراد الجامعيين و25% من ذوي المؤهل الجامعي المتوسط بأنهم يستخدمون الإنترنت للتعرف على نشاطات سياسية تجري في السعودية، فيما كانت النسبة 17% و18% ممن هم بمستوى التعليم الثانوي وأقل من ثانوي على التوالي. وجاءت النتائج كاشفة بأن فئة الجامعيين هي الأكثر تعبيراً عن مواقفها السياسية من خلال الإنترنت بنسبة 18% من بين جميع المشاركين الجامعيين، وكذلك كانت فئة الجامعيين هي الأكثر استخداماً للإنترنت للاطلاع على وجهات نظر سياسية معارضة.

القسم الرابع: القيم الدينية

من الموضوعات الأخرى التي قام الاستطلاع بفحصها، هو الوقوف على مكانة الدين والقيم الدينية في المجتمع وتأثيرها في حياة الناس اليومية وعلاقتها بالمجال السياسي والديمقراطية، والتي لها أهمية خاصة في السعودية التي تحتضن أراضيها مكان ميلاد الدين الإسلامي، والمقدسات الإسلامية. أظهرت النتائج أن أكثرية السعوديين (بنسبة 86%) يصفون أنفسهم بالمتدينين، حيث أفاد 32% منهم بأنهم متدينون، و54% أفادوا بأنهم متدينون إلى حد ما، مقابل 9% وصفوا أنفسهم بأنهم غير متدينين. أما فيما يتعلق بتصنيف الممارسات الدينية، فقد وافق 37% من السعوديين (16% أوافق بشدة، 21% أوافق) على أن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية، مقابل معارضة 44% للعبارة نفسها: (25% أعارض، 19% أعارض بشدة).

أما على صعيد موقف السعوديين من أن "الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام"، فقد وافق 26% على هذه العبارة، مقابل معارضتها من قبل 59%. ولا يبرز هنالك ترابط بين المواقف تجاه أن الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام وتدين المستجيبين. إلا أنه من الملاحظ أن أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين الذين وصفوا أنفسهم بمتدينين عارضوا أن الديمقراطية تتعارض مع الإسلام مقابل معارضة ثلثي الذين وصفوا أنفسهم بمتدينين إلى حد ما.

الجدول (8): المستجيبون الذين عرفوا أنفسهم بمتدينين ومتدينين إلى حد ما حسب مواقفهم من الممارسات الدينية

الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام%				
أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	
7	19	38	37	متدين
8	26	39	26	متدين إلى حد ما
2	22	57	19	غير متدين

وعلى صعيد أثر الدين في بعض القضايا الاجتماعية والسياسية، فقد تم سؤال المستطلعين حول إمكانية مشاركتهم وقيامهم بشراء بطاقة يانصيب إذا تم إجراء سحب يانصيب في السعودية، تشير النتائج إلى أن ما نسبته 35% من السعوديين أكدوا أنهم سوف يشاركون في "اليانصيب"، فيما أفاد 17% بأنهم لن يشاركون فيه لأنهم يعتقدون أنهم لن يربحوا، بينما كانت أكبر نسبة 42% من العينة هي التي أكدت رفضها المبدئي للمشاركة. إن واحداً من العوامل المحددة لمواقف السعوديين من المشاركة في اليانصيب هو الدين؛ فعند تحليل اتجاهات السعوديين حسب تدينهم، نجد 62% ممن وصفوا أنفسهم بالمتدينين عبّروا عن رفضهم لليانصيب من حيث المبدأ، بينما انخفضت النسبة إلى 34% بين الذين وصفوا أنفسهم بـ"المتدينين إلى حد ما" و44% من غير المتدينين.

الجدول (9): مواقف المستجيبين الذين عرفوا أنفسهم بمتدينين ومتدينين إلى حد ما نحو المشاركة في اليانصيب

إذا كان هناك يانصيب وأتيحت لك فرصة المشاركة، فهل تشتري بطاقة؟%				
نعم بالتأكيد	نعم	لا لأنني لن أربح	أرفض المشاركة من حيث المبدأ	
6	19	13	62	متدين
14	32	20	34	متدين إلى حد ما
11	20	25	44	غير متدين

أمّا على صعيد الموقف من "الفوائد البنكية"، فإن 55% من السعوديين يعارضونها، حتى ولو كانت "من متطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، مقابل 20% يوافقون عليها، أي أن الموافقين على استخدام البنوك للفوائد، يمثلون خمس السعوديين، وهي نسبة جديرة بالملاحظة، خاصة أن النظام البنكي السعودي يعتمد النظام الإسلامي وليس الفوائد.

ونخلص إلى أن الرأي العام السعودي بمجمله يتخذ موقفاً متحفظاً من موضوعي المشاركة في اليانصيب وفوائد البنوك، لارتباطهما بالتدين. وقد لوحظ أن 83% ممن وصفوا أنفسهم بالمتدينين قد عارضوا عبارة "استخدام الفوائد البنكية لمتطلبات الاقتصاد الحديث"، وعارضها 70% من الذين وصفوا أنفسهم بالمتدينين إلى حد ما، و61% من غير المتدينين.

الجدول (10): مواقف المستجيبين الذين عرفوا أنفسهم بأنهم متدينون ومتدينون إلى حد ما تجاه آراء بعض الفقهاء التي تسمح للبنوك باستخدام فوائد بنكية

لمتطلبات الاقتصاد الحديث أن يسمح للبنوك باستخدام الفوائد%		
أوافق جداً وأوافق	أعارض وأعارض جداً	
17	83	متدين
30	70	متدين إلى حد ما
39	61	غير متدين

يقف عامل التدين أيضا وراء انقسام الرأي العام السعودي بشأن ملابس المرأة بين الموافقين والمعارضين للعبارة القائلة: "يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب"، قبصفة عامة انقسم السعوديون، وبنسبة 46% توافق على هذه العبارة، في حين عارضها 46%، ومن الجدير بالملاحظة أن الذين يأخذون موقفاً متشدداً تجاه العبارة في الجانبين كان موقفهم متساوياً، إذ وافق بشدة 22% على العبارة أنه "يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة"، مقابل 22% يعارضونها بشدة.

إن عامل التدين هو عامل أساسي في تحديد اتجاهات المواطنين نحو الموافقة على أن ترتدي المرأة ملابس محتشمة دون الحاجة إلى ارتدائها الحجاب، فأكثرية الذين يصفون أنفسهم بالمتدينين يعارضون هذا، فيما كانت أكثرية المتدينين إلى حد ما وغير المتدينين موافقة على مثل هذا النوع من اللباس.

الجدول (11): المستجيبون الذين عرفوا أنفسهم بأنهم متدينون ومتدينون إلى حد ما تجاه ارتداء المرأة ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب

يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب%		
أعارض وأعارض جداً	أوافق جداً وأوافق	
63	37	متدين
46	54	متدين إلى حد ما
37	63	غير متدين

وفي السياق الاجتماعي نفسه، نجد أن الرأي العام السعودي مجتمع على أن عدم صلاة الشخص يشكل عائقاً إلى درجة كبيرة ومتوسطة أمام موافقة أفراد العينة على زواجه/ زواجها من ابنتهم/ ابنهم/ أختهم/ أخيتهم، وبالمقابل أفاد 7% فقط من المستجيبين بأنه لا يمثل عائقاً على الإطلاق.

أما على صعيد مكانة الدين والقيم الدينية في المجال السياسي، فقد وافق 36% على العبارة القائلة إن "الحقوق السياسية لغير المسلمين في بلد مسلم يجب أن تكون أقل من الحقوق السياسية لغير المسلمين"، فيما عارض هذه العبارة عدد أكبر من المستجيبين، إذ بلغت نسبتهم 43%. ولا ينعكس تصنيف المستجيبين لدرجة تدينهم على مواقفهم تجاه الموافقة على العبارة السابقة أو معارضتها.

أما على صعيد اتجاهات الرأي العام حول تأثير رجال الدين على السياسات وقرارات الحكومة، فقد وافق 34% على العبارة القائلة إنه "يجب على رجال الدين أن يؤثروا على قرارات الحكومة"، فيما كانت نسبة المعارضين لهذه العبارة 47%. وبالمقابل فإن أكثرية السعوديين وبنسبة 63% وافقت على أنه "يجب على رجال الدين عدم التأثير في كيفية تصويت الناخبين"، مقابل 18% عارضوا هذه العبارة. ويحظى تأثير رجال الدين على قرارات الحكومة بتأييد أكبر مما يحظى بالتأييد لتأثيرهم على تصويت الناخبين. وفيما تظهر النتائج أن هنالك تأثيراً لعامل التدين في اتجاهات السعوديين نحو دور رجال الدين وتأثيرهم في القرارات الحكومية بالذات؛ فكلما قلّ التدين قلّ التأييد لتأثيرهم على قرارات الحكومة. فحوالي نصف الذين يصفون أنفسهم بالمتدينين يوافقون على أن يؤثر رجال الدين على قرارات الحكومة. فيما تصل النسبة إلى 40% من المتدينين إلى حد ما و31% من غير المتدينين.

الجدول (12): المستجيبون الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم متدينون أو متدينون إلى حد ما حسب موافقهم في دور رجال الدين بكيفية تصويت الناخبين وقرارات الحكومة

يجب على رجال الدين أن لا يؤثر في كيفية تصويت الناخبين%		
أوافق جداً وأوافق%	أعارض وأعارض جداً%	
74	26	متدين
77	23	متدين إلى حد ما
89	11	غير متدين
أن يؤثر رجال الدين في قرارات الحكومة%		
أوافق جداً وأوافق%	أعارض وأعارض جداً%	
48	52	متدين
40	60	متدين إلى حد ما
31	69	غير متدين

أما حول مكانة الدين فيما يتعلق بسن القوانين والتشريعات، فإن هناك شبه إجماع للرأي العام السعودي على أن القوانين يجب أن تُسن وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ حظيت بتأييد (91%)، وقد كشفت نتائج الاستطلاع أن نصف أفراد العينة (51%) يوافقون على أن تُسن بعض القوانين حسب رغبات الناس، وبعضها حسب الشريعة الإسلامية، فيما أبدى 38% معارضتهم لمثل هذا التوجه. وينقسم الرأي العام نحو سن القوانين حسب رغبات الناس، إذ أن النسبة الأقل 42% وافقت على ذلك بينما عارضها 47%.

وعند فحص عامل التدين وأثره في اتجاهات الرأي العام نحو سن التشريعات حسب الشريعة الإسلامية، نجد أن هنالك شبه إجماع بين المستجيبين بصرف النظر عن تدينهم على موافقتهم على هذه العبارة. ينقسم جمهور "المتدينين" و"المتدينين إلى حد ما" نحو سن القوانين حسب رغبات الناس، فيما كان المعارضون أعلى من الموافقين، كما أنهم ينقسمون نحو سن القوانين أحياناً حسب الشريعة الإسلامية وأحياناً حسب رغبات الناس فيما كان الموافقين أكثر من المعارضين.

وهكذا تظهر النتائج أنه ليست هنالك فروق ملموسة بين اتجاهات أفراد العينة الذين عرّفوا أنفسهم بـ"متدينين" وأولئك الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم "متدينون إلى حد ما". على الرغم من أن التأييد لسن تشريعات حسب مصالح الناس في أحيان أخرى وحسب الشريعة في بعض الأحيان هو أكبر بين جمهور المتدينين إلى حد ما، ويصبح التأييد أكبر في جمهور غير المتدينين مع ملاحظة محدودة نسبة الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم غير متدينين.

الجدول (13): المستجيبون الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم متدينون أو متدينون إلى حد ما حسب موافقهم من سن القوانين

يجب على الحكومة ومجلس الشورى سن القوانين حسب رغبات المواطنين في بعض المواضيع وأن تُسن حسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى%		
أوافق جداً وأوافق%	أعارض وأعارض جداً%	
55	45	متدين
56	45	متدين إلى حد ما
63	37	غير متدين

وتظهر هذه النتائج أن عامل التدبير هو عامل أساسي ومحوري في اتجاهات الرأي العام السعودي نحو مجموعة من الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالطبع فإن هناك تبايناً في تأثير عامل التدبير من موضوع إلى آخر. إذ يزداد في بعض الموضوعات في حين يكون تأثيره معتدلاً في موضوعات أخرى. وعليه فإن هذا التأثير الذي يمتلكه الدين يعني أن أي نقاش حول بعض الموضوعات يتطرق حتماً إلى رأي الدين بوصفه عاملاً مهماً.

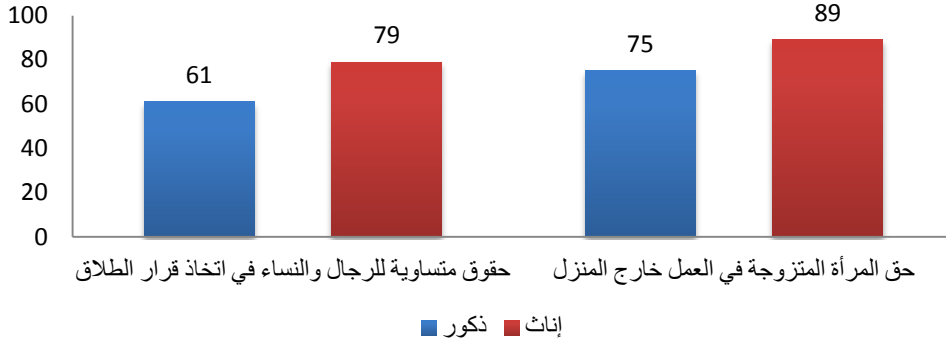
القسم الخامس: دور المرأة في المجتمع والعمل السياسي

أمّا على صعيد اتجاهات الرأي العام السعودي نحو دور ومكانة المرأة في المجتمع والعمل السياسي، فهناك شبه إجماع بين السعوديين (82% من أفراد العينة) على تأييد عمل المرأة المتزوجة خارج البيت، فيما عارض هذا الأمر 15% منهم. إن النسبة العالية المؤيدة لعمل المرأة خارج المنزل في المجتمع السعودي المحافظ غير مفاجئة لأن عمل المرأة خارج المنزل لا يعني أنها سوف تعمل في مؤسسات ودوائر مختلطة؛ إذ إن الغالبية العظمى من أماكن العمل هي غير مختلطة. وعليه، فليس مستغرباً أن تؤيد الأثرية العمل خارج المنزل في بيئة عمل آمنة وغير مختلطة، ومن المتوقع أن تكون النتيجة مختلفة لو كان السؤال حول عمل المرأة في بيئة مختلطة. وقد يكون من المهم الإشارة هنا إلى أن خلال الطفرة النفطية الأولى (1973 – 1981) كانت الثقافة السائدة في السعودية هي ضد عمل المرأة، إلا أن هذا ما لبث أن تغير مع تراجع أسعار النفط خلال الثمانينيات؛ إذ أصبح هناك اتجاه يؤيد عمل المرأة لزيادة دخل الأسر، وبخاصة أن عمل المرأة كان في قطاعات حكومية وغير مختلطة ومقبولة اجتماعياً؛ مثل: قطاع التعليم في مدارس البنات.

وتحظى عبارة "يمكن للمرأة أن ترفض الزواج من شخص اختاره الأهل لها دون موافقتها" على موافقة 77% من السعوديين، فيما عارض هذه العبارة 19% من المستجيبين، ووافق 69% من السعوديين على عبارة "يجب أن يكون للمرأة والرجل حقوق متساوية في اتخاذ قرار الطلاق"، بالمقابل فقد عارض 26% من المستجيبين إعطاء حقوق متساوية للمرأة والرجل في اتخاذ قرار الطلاق. إن موافقة أكثر من الثلثين في السعودية على حصول المرأة والرجل على حقوق متساوية في اتخاذ قرار الطلاق هي مفاجئة، وبخاصة أن الطلاق في السعودية مستمد من الشريعة الإسلامية؛ إذ للرجل حق الطلاق حصرياً، إلا إذا لم يفهم بعض السعوديين من أن السؤال هو إعطاء المرأة الحق القانوني لتطبيق نفسها بدلاً من حصره بيد الرجل، وتعامل بعض المستجيبين معه على أساس تفاهم الأزواج على قرار الطلاق؛ بمعنى قد تكون نسبة من الذين أيدوا ذلك كانوا يرفضون مبدأ الطلاق التعسفي.

إن مواقف السعوديين حسب الجندر تجاه الموضوعات الأنفة الذكر متباينة، ففي حين أيد 75% من المستجيبين الذكور عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل، وصل التأييد بين الإناث إلى ما نسبته 89%. وينطبق الأمر نفسه على التساوي بين الرجل والمرأة في حقوق الطلاق؛ إذ كانت نسبة تأييد الذكور 61%، فيما حظيت نسبة التأييد للتساوي في حق الطلاق بموافقة 79% من الإناث.

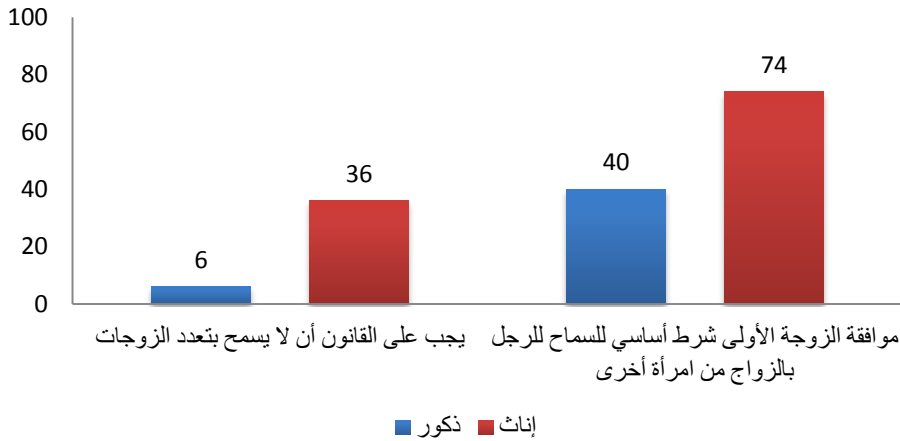
الشكل (1): المستجيبون الذكور والإناث الذين وافقوا على حقوق طلاق متساوية بين الرجل والمرأة وحق المرأة المتزوجة في العمل خارج المنزل%



أما على صعيد تعدد الزوجات، فقد أيد 20% من السعوديين العبارة التي تقول أنه "يجب على القانون أن لا يسمح للرجل بالزواج بأكثر من امرأة واحدة"، فيما عارض هذه العبارة 73% من المستجيبين توزعوا على 29% كانوا معارضين و44% كانوا معارضين بشدة لهذه العبارة. مقابل انحياز أكثرية السعوديين إلى رفض قانون يقيد تعدد الزوجات، فإن أكثرية السعوديين وبنسبة 58% قد أيدت عبارة "موافقة الزوجة الأولى شرط أساس للسماح للرجل بالزواج من امرأة أخرى" فيما عارض هذه العبارة 38%. إن أكثرية السعوديين يرفضون أن يلغى القانون الذي يتيح تعدد الزوجات، إلا أنهم يؤيدون تقييد هذا الحق من خلال شرط الحصول على موافقة الزوجة الأولى.

أما على صعيد تحليل النتائج جندرياً، فإن منع تعدد الزوجات هو موضوع يحظى بتأييد ذي دلالة بين السعوديات، إذ أن أكثر من ثلث المستجيبات السعوديات (36%) أيدن منع تعدد الزوجات، في مقابل 6% فقط من المستجيبين الذكور أيدوا منع تعدد الزوجات. ويظهر هذا التباين مرة أخرى في مواقف الذكور والإناث نحو اشتراط موافقة الزوجة للسماح للرجل بالزواج من امرأة أخرى، فقد أيد هذه العبارة 74% من النساء مقابل 40% من المستجيبين الرجال أيدوا هذه العبارة.

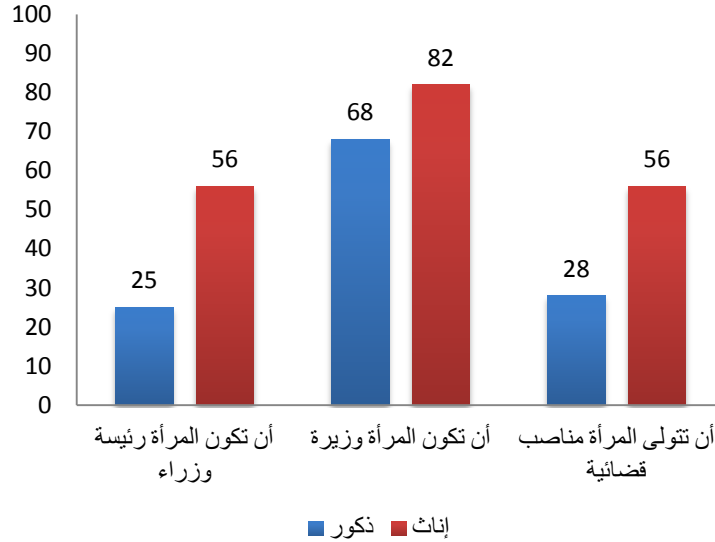
الشكل (2): المستجيبون الذكور والإناث الذين أيدوا حظر تعدد الزوجات وشرط موافقة الزوجة الأولى لتعدد الزوجات%



أما على صعيد العمل الوظيفي والعمل السياسي، فقد توافق وتوافق بشدة أكثرية السعوديين على أن الرجال والنساء يجب أن يحصلوا على فرص متساوية للعمل نفسه، فيما عارض، وعارض بشدة، هذا المبدأ 34% من السعوديين.

إن اتجاهات الرأي العام نحو تولي النساء مناصب سياسيه وقيادية وسيادية في السعودية تحظى بتأييد أكثرية السعوديين؛ فقد وافق ووافق بشدة ما نسبته 82% من السعوديين على العبارة التي تقول "يمكن للمرأة تولي منصب وزير"، وعارضت أكثرية السعوديين (50%) تولي المرأة لمناصب قضائية"، مقابل تأييد 41%. فيما وافق ما نسبته 41% على عبارة أنه "يمكن للمرأة أن تكون رئيسة وزراء أو رئيسة دولة مسلمة" مقابل معارضتها من جانب 52%. كما هو الأمر في تباين اتجاهات السعوديين والسعوديات على صعيد حقوق المرأة، فإن هنالك شبه إجماع بين السعوديات على تأييد تولي المرأة لمنصب وزير، كما أن أكثرية السعوديات يؤيدن تولي المرأة لمناصب سياسية وسيادية مثل قاضية أو رئيسة وزراء. تشير النتائج إلى أنه في كافة القضايا المتعلقة بتولي المرأة للمناصب العامة، فإن تأييد السعوديات النساء أعلى، وبشكل ملحوظ، من تأييد السعوديين الرجال.

الشكل (3): المستجيبون الذكور والإناث الذين يؤيدون تولي المرأة مناصب سياسية وسيادية%



وتعكس النتائج وجود رأي عام يمثل 20-30% من الشارع السعودي يعارض حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل في سياق الانخراط في المجال العام والنشاط السياسي. ويتركز هذا الرأي العام بين جمهور الذكور، كما تعكس هذه النتائج، بشكل واضح، تبايناً بين الذكور والإناث على صعيد المواقف تجاه مساواة أكبر في الحقوق والممارسات بين الرجال والنساء، بل إن النتائج تشير إلى أن هنالك شبه توافق بين جمهور النساء على مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والممارسات، ولا شك في أن هذه النتائج تشير إلى أن التأييد لحقوق المرأة يركز على جمهور النساء.

القسم السادس: المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها

قام الاستطلاع أيضاً بفحص مدى ثقة السعوديين بالمؤسسات العامة، فقد أفاد أكثر من نصف السعوديين (54%) بأنهم يتقنون إلى "درجة كبيرة" بمؤسسة الحكومة، في حين أفاد 2% بأنهم لا يتقنون بمؤسسات الحكومة على الإطلاق، في حين كانت نسبة الذين يتقنون بهذه المؤسسة بدرجة متوسطة 28%، بينما قرر 13% أنهم يتقنون بها إلى درجة قليلة؛ بمعنى أن هنالك شبه توافق على الثقة بمؤسسات الحكومة.

كانت ثقة السعوديين بمجلس الشورى أقل من ثقتهم بمؤسسات الحكومة؛ إذ أفاد 34% بأنهم يثقون بمجلس الشورى إلى درجة كبيرة، وأفاد 35% بأنهم يثقون فيه بدرجة متوسطة، مقابل 20% أفادوا أنهم يثقون فيه بدرجة قليلة، بينما أفاد 7% بأنهم لا يثقون به على الإطلاق.

وبالمقابل، يولي السعوديون ثقة أكبر بمؤسسة القضاء؛ إذ أفاد 60% بأنهم يثقون بالقضاء إلى درجة كبيرة، في حين كانت نسبة الذين أفادوا بأنهم لا يثقون بالقضاء على الإطلاق 4%. وبذلك فإن الثقة بالقضاء هي على المستوى نفسه من الثقة بالحكومة وضعف نسبة الذين يثقون بمجلس الشورى. وتحظى القوات المسلحة والأمن العام بثقة نسبة كبيرة من السعوديين؛ إذ كانت ثقة المستجيبين إلى درجة كبيرة هي 54% و48% على التوالي، فيما أبدى 3% و4% عدم ثقتهم بالمؤسستين على التوالي.

أمّا على صعيد تقييم أداء الحكومة، فقد قرر نصف المستجيبين (50%) أن أداء الحكومة في القيام بمهامها هو جيد جداً، مقابل 28% وصفوه بأنه جيد، وقيم 15% من السعوديين هذا الأداء بأنه ليس جيداً وليس سيئاً، فيما كانت نسبة الذين أفادوا بأن أداء الحكومة سيء أو سيء جداً هو 4%.

أمّا على صعيد اتجاهات المواطنين نحو العبارة التي تفيد بأن "الحكومة تفعل كل ما بوسعها لتزويد المواطنين بكل الخدمات"، فقد حظيت بموافقة 69%، مقابل عدم موافقة 24%.

لقد تم أيضاً اعتماد مؤشرين آخرين للوقوف على تقييم أداء المؤسسات والثقة في فعاليتها، وهي دور الوساطة في الحصول على وظيفة أو عمل؛ ومدى انتشار الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة.

بالنسبة لدور الوساطة في الحصول على وظيفة أو عمل، فإن 11% فقط من السعوديين أفادوا بأنه يتم الحصول على وظائف بدون واسطة، مقابل 37% أفادوا بأن الحصول على وظائف يتم من خلال الوساطة بشكل كبير، في حين أفاد 36% من المستجيبين أن التوظيف يتم بالوساطة أحياناً، فيما كانت نسبة الذين لم يبدوا رأياً أو أفادوا بأنه ليس لهم تجربة 16%. وهذا يعني التوافق بين أكثرية السعوديين على أن الوساطة أسلوب موجود ومؤثر في الحصول على عمل. وفيما يتعلق بوجود الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة، فإن أكثرية السعوديين (بنسبة 53%) تعتقد بوجود الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة، مقابل 29% أفادوا بعدم وجود الفساد، 17% كان لا رأي لهم. إن الرأي العام السعودي يثق بمؤسسات الدولة، إلا أنه يرى أن هنالك فساداً وأن التوظيف يتم حسب الوساطة.

تشير هذه المؤشرات الأنفة الذكر بوضوح إلى شيوع ثقة عالية بمؤسسات الدولة، إلا أن مستوى هذه الثقة يمكن أن ينخفض إذا ما شعر المواطن السعودي بأن الحكومة لا تقوم بواجباتها في القضايا التي تهمه، أو إذا زاد شعوره بوجود فساد، أو غياب الشفافية في نظام الوظائف.

القسم السابع: العرب والقضايا الدولية

يتوافق نصف السعوديين تقريباً (49%)، على أن الوضع الاقتصادي (من فقر وبطالة وارتفاع أسعار) هو أهم تحدٍ يواجهه العالم العربي اليوم وهي النسبة نفسها التي أشارت إلى أن الوضع الاقتصادي هو التحدي الأساسي الذي يواجهه المملكة يليه في المرتبة الثانية تحديات الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم العربي، وذلك بنسبة 14%، ثم تحدي حل القضية الفلسطينية بالتساوي مع تحدي القضاء على الفساد المالي والإداري، وبنسبة 12% لكل منهما، وأفاد 6% بأن وقف التدخل الخارجي هو التحدي الأهم. إن التباينات

بين التحديات التي تواجه السعودية وتلك التي تواجه العالم العربي هي طفيفة، ولكن تصبح القضية الفلسطينية واحدة من أولويات السعوديين عندما يتعلق الأمر بتحديات تواجه العالم العربي.

ويرى 44% من السعوديين أن "عدم تطور العالم العربي" مقارنة بمناطق أخرى في العالم إنما يرجع إلى عوامل داخلية وخارجية معاً، فيما يرى 19% أن العوامل الداخلية هي وحدها المسؤولة، فيما يرى 8% من السعوديين أن العوامل الخارجية هي الأهم في عدم تطور العالم العربي. وفيما يختص بدور العامل الخارجي في الإصلاح، فقد تم طرح سؤالين؛ الأول حول المطالبات الخارجية بالإصلاح؛ والثاني حول التدخل الخارجي في الإصلاح السياسي. فالمطالبات الخارجية بالإصلاح مقبولة من جانب 13% من السعوديين، فيما قال 35% من المستجيبين إن هذه المطالبات مقبولة ولكن بشروط، ورفض 28% من المستجيبين المطالبات الخارجية بالإصلاح؛ إذ رفضها، من حيث المبدأ، 14%، ورفضها بالنسبة ذاتها 14% لأنها تضر بالمصالح الوطنية.

توافق 42% من السعوديين: (13% توافق إلى حد كبير، 29% توافق إلى حد ما) على أن التدخل الخارجي يعتبر عائقاً أمام الإصلاح السياسي، مقابل 32% لم يوافقوا على ذلك.

وتبدو اتجاهات السعوديين نحو الولايات المتحدة متأرجحة بين الإيجابية والسلبية، فمن خلال قياس بعض المؤشرات قام بها الاستطلاع؛ جاءت النتائج كاشفة بأن 40% من السعوديين يوافقون على أن "التدخل الأمريكي في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضدها في كل مكان"، مقابل 32% يعارضون ذلك. فيما بدت المشاعر إيجابية نحو الشعب الأمريكي، إذ يرى 43% من السعوديين أن "الشعب الأمريكي شعب جيد على الرغم من سلبية السياسة الخارجية الأمريكية"، وعارض العبارة نفسها 27% من أفراد العينة، بينما لم يبد 31% منهم رأياً حول هذه العبارة التي تفصل بين الشعب الأمريكي وسياسات حكومته. ولم يمنع ذلك نصف السعوديين من الاعتراف بأن هنالك جوانب إيجابية للثقافة الأمريكية والغربية، مقابل رفض قرابة الربع الإقرار بهذا الأمر، بينما لم يبد الربع الأخير رأياً في هذا الموضوع.

يعتقد 12% من السعوديين بأن أهم تحدٍ يواجهه العالم العربي هو حل القضية الفلسطينية، إلا أن نصف السعوديين (49%) لا يوافقون على أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي يعوق الإصلاح، مقابل موافقة 28% على ذلك. كما أن 59% من السعوديين يوافقون على أنه لا بد من حل القضية الفلسطينية حتى يتم القضاء على الإرهاب العالمي. كما أن نصف السعوديين (48%) لا يوافقون على اعتراف متبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وفلسطين دولة للشعب الفلسطيني بعد أن تقوم الدولة الفلسطينية بالتوصل إلى حل دائم لكافة مشاكل الصراع مع إسرائيل، مقابل 31% وافقوا على هذا الاقتراح. كما أن 56% من السعوديين يعتقدون أن العالم العربي يجب أن لا يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في المنطقة حتى لو قبل الفلسطينيون بها، فيما كانت نسبة الذين وافقوا على أن يقبل العالم العربي بإسرائيل بناءً على قبول الفلسطينيين هو 28% من المستجيبين. باختصار، فإن السعوديين لا يقبلون أن يحدد الفلسطينيون وحدهم الموقف تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية.

الخلاصة

إن أولويات المواطنين السعوديين هي أولويات اقتصادية وحياتية، إذ إن أكثر من 80% منهم يرون أن الوضع الاقتصادي من فقر وبطالة وارتفاع أسعار وتكاليف الزواج هي تحديات تواجه المجتمع. وعلى الرغم من أن التحديات الاقتصادية، فإن تقييم السعوديين للأوضاع الاقتصادية لأسرهم كان في أغلبه جيداً، وكذلك قيم السعوديون الوضع الاقتصادي للمملكة بالجيد، بالإضافة إلى أن السعوديين تمتلكهم ثقة عالية بأن حكومتهم قادرة على التعامل بإيجابية مع التحديات التي تواجه السعودية.

تظهر النتائج أن تقييم اتجاهات الرأي العام السعودي نحو الديمقراطية هو تقييم إيجابي عندما تكون مؤشرات القياس مؤشرات عامة. وإذا ما كان الرأي العام السعودي بأكثرية منحازاً إلى فهم اقتصادي واجتماعي على حساب التعريف السياسي، فإن هذا التقييم الإيجابي العام للديمقراطية يعني، في جوهره، تفضيل الديمقراطية بقيمتها الاقتصادية والاجتماعية أولاً، ولا يعني بالضرورة أن هنالك تأييداً للمبادئ السياسية من الديمقراطية. ويرفض الرأي العام السعودي النظام السلطوي؛ إذ تعتقد أغلبيته أن هذا النظام غير ملائم للسعودية. إلا أن التقييم الإيجابي لقيم الديمقراطية من ناحية ورفض النظام السلطوي من ناحية أخرى، لا يترجم إلى تأييد السعوديين لملاءمة الديمقراطية بلدهم، بل إن نسب المؤيدين لملاءمة نظام ديمقراطي للسعودية تساوي نسب الذين يقولون إن هذا النظام غير ملائم على الإطلاق للسعودية. إن السعوديين منحازون إلى اعتبار نظام معتمد على الشريعة الإسلامية هو الأكثر ملاءمة للسعودية. وكانت فئة الشباب هي الفئة العمرية الأكثر تأييداً لمثل هذا النظام. إن مقارنة نتائج الاستطلاع تبين أن فهم السعوديين لنظام الشريعة بأنه نظام غير سلطوي؛ إذ ترفض الأكثرية النظام السلطوي، وتعتقد بملاءمة نظام الشريعة الإسلامية.

يظهر هذا الاستطلاع أن الدين هو عامل محوري ومحدد لاتجاهات السعوديين في كثير من الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعليه، فإن أي تناول لهذه الموضوعات لا يستطيع تجنب موقف الدين أو موقف بعض الآراء الدينية منها.

تظهر المرأة السعودية من خلال هذا الاستطلاع بوصفها مدافعة عن المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق، وبأنها تدعم وتؤيد إجراءات من شأنها المساعدة في أن تأخذ المرأة دورها في كثير من المجالات السياسية والاقتصادية.